

بحار الأنوار

[73] 13. * (" باب ") * * " (ما يحل للوالد من مال الولد وبالعكس) * 1 - ب: علي،

عن أخيه قال: سألته عن رجل تصدق على ولده بصدقة ثم بدا له أن يدخل فيه غيره مع ولده
أصلح ذلك ؟ قال: نعم يصنع الوالد بمال ولده ما أحب، والهبة من الولد بمنزلة الصدقة من
غيره (1). 2 - قال: وسألته عن الرجل يأخذ من مال ولده ؟ قال: لا إلا باذنه أو يضطر فيأكل
بالمعروف أو يستقرض منه حتى يعطيه إذا أيسر ولا يصلح للولد أن يأخذ من مال والده إلا
بإذن والده (2). 3 - ن، ع: في علل ابن سنان، عن الرضا عليه السلام أنه كتب إليه: علة
تحليل مال الولد للوالد بغير إذنه وليس ذلك للولد لأن الولد موهوب للوالد: في قولنا عز
وجل " يهب لمن يشاء إناثا ويهب لمن يشاء الذكور " مع أنه المأخوذ بمؤنته صغيرا وكبيرا
والمنسوب إليه والمدعو له لقولنا عز وجل: " ادعوهم لابائهم هو أقسط عندنا " وقول
النبي صلى الله عليه وآله: أنت ومالك لابیك، وليس الوالدة كذلك لا تأخذ من ماله إلا باذنه
أو بإذن الأب لأن الأب مأخوذ بنفقة الولد، ولا تؤخذ المرأة بنفقة ولدها (3). 4 - ع: عن
أبي، عن الحميري، عن ابن أبي الخطاب، عن ابن بزيع، عن صالح ابن عقبة، عن عروة الحنات،
عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: لم يحرم على الرجل جارية ابنه وإن كان صغيرا
وأحل له جارية ابنته ؟ قال: لأن الابنة لا تنكح والابن ينكح ولا تدري لعله ينكحها ويخفي ذلك
على ابنه ويشب ابنه فينكحها فيكون وزره في عنق أبيه.

_____ (1 - 2) قرب الاسناد ص 119. (3) عيون الاخبار

ج 2 ص 96 والعلل ص 524. _____